

المصدر : عكاظ

التاريخ : 21-07-2007

الصفحات : 19

العدد : 14938

المسلسل : 137

اعتبروه شهادة دولية على نجاح الاصلاحات

الاقتصاديون : رفع التصنيف الائتماني للمملكة يسهل جذب الاستثمارات

أكد الخبراء الاقتصاديون أهمية رفع التصنيف الائتماني للسيادي للمملكة من (+ إلى أ+) من قبل مؤسسة التصنيف الائتماني العالمية، مشيرين إلى أن الاصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال السنوات الماضية والقرارات التي صدرت والانفتاح الاقتصادي الخارجي للمملكة الذي قاده خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- جميعها عوامل ادت لهذا التصنيف .

صالح الزهراني
(حده)

وطويلة الأجل بالعللة المحلية والعملات الأجنبية يعني بأنها وضعت يدما على مكانين القوة في الاقتصاد السعودي ، وأن هذه المكان ستجعل الاقتصاد السعودي في مامن في المستقبل المنظور من التقلبات الاقتصادية والسياسية في العالم ، كما أن نتائج هذا التقييم يدل على مصداقية السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين والوفاء بالالتزامات، والاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي تنعم به المملكة وتأتي من جهة عالمية متخصصة مستقلة معروفة بسمعتها ومصداقيتها.

وسيكون لنتائج هذا التقييم تأثير إيجابي كبير على المملكة كجهة جاذبة للاستثمار بالاستقرار والقوة المالية والسياسات الاقتصادية الحكيمة ، كما أنه سيعكس إيجابيا على قدرة القطاع الخاص السعودي على الاقتراض وتمويل مشاريعه بتكلفة منخفضة وشروط أكثر نيسيرا .



السعدي

وأضاف عبد الله منصور بن غامية نائب المدير العام لمركز الذهب العالمي أن هذه الدرجة الرفيعة من التصنيف الدولي للمملكة تعكس مصداقية وثباتة الاقتصاد السعودي وسعة المملكة كجهة جاذبة للاستثمار تدعم بالاستقرار والقوة المالية والسياسة الاقتصادية الحكيمة . وأضاف عصام خليفة عضو جمعية الاقتصاد السعودي أن تعتبر وكالة ستاندارد أند بورن جهة عالمية متخصصة ومستقلة ومعروفة بسمعتها ومصداقيتها ، لذا فإن نتائج تقييمها للسندات الحكومية السعودية قصيرة



المنصور

الاقتصادية السعودية تم تفعيلها وهي في تواصل مستمر باتجاه تقوية الاقتصاد السعودي وتنوع مصادر الدخل . وقال لهذا يحظى هذا التقييم باهتمام كبير في الأوساط المالية العالمية ويعتبر احد اهم المعايير الموضوعية التي يلجأ اليها المستثمرون والمقرضون عند تحديد قراراتهم الاستثمارية. فان حصول المملكة على درجة التصنيف المرتفعة هذه سيسهل على الشركات السعودية جذب الاستثمارات والحصول على التمويل داخليا او خارجيا بتكلفة اقل .

الاقتصاد الوطني الكثير. وأضاف ان السياسة المالية الحكيمة التي تنتهجها حكومة المملكة قادت إلى وضع إستراتيجية حكيمة للسيطرة على الوضع الاقتصادي العام، وتنمية الموارد، وزيادة حجم الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية التي يتوقع أن تصل إلى ٢٢٠ مليار دولار بنهاية ٢٠٠٧ كما يشير التقرير. وهو أمر يبعث على التفاؤل، ويدعم موقف المملكة المالي في مواجهة المتغيرات المستقبلية، ويثبت أن الحكومة السعودية ماضية في إصلاحاتها الاقتصادية بما يكفل لها المتانة، والقوة والأزهار.

الثقة في الائتمان

من جهته أشار عبد الرحمن السعدي المدير التنفيذي لمركز الذهب العالمي إلى أن التصنيف دليل على الثقة في الائتمان لدى البنوك السعودية وما تمخض عن ذلك من نتائج إيجابية انعكست على معدل النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية فهو ما يؤكد على أن الإصلاحات

بداية قال فضل بن سعد البوعيين خبير اقتصادي إن رفع التقييم العالمي للسندات الحكومية السعودية بالعللة المحلية والعملات الأجنبية، والسندات قصيرة الأجل، والتقييم من حيث قابلية التحويل إلى درجات متقدمة تعكس القوة المالية التي تتمتع بها المملكة، إضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني اللذين لا يمكن فصلهما بأي حال من الأحوال عن الشؤون المالية والاقتصادية .

وأضاف أنه من اللافت للنظر أن يعاد تصنيف المملكة ماليا إلى درجة متقدمة تصل إلى AA- بحسب "ستاندارد أند بورز" في مدة زمنية متقاربة مع آخر تقييم رسمي، وهو ما يؤكد نجاعة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي إتتهجتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز خلال العامين الماضيين، خاصة فيما يتعلق بخفض الدين العام، وتوجيه الفوائض المالية نحو التنمية المنتجة التي يعول عليها